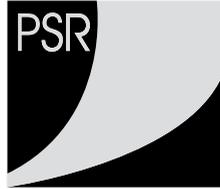


الفرص والعقبات أمام استعادة الوحدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة: إمكانيات دمج حماس في منظمة التحرير الفلسطينية

عزيز كايد

دائرة السياسة والحكم



المركز الفلسطيني
للبحوث
السياسية والمسحية
Palestinian Center for
POLICY and
SURVEY RESEARCH

كانون ثاني (يناير) ٢٠١١

المؤلف

عزيز كايد: حاصل على ماجستير في العلوم السياسية من الجامعة الأردنية عام ١٩٩٣. عمل باحثا متخصصا في وحدة البحوث البرلمانية في المجلس التشريعي الفلسطيني، والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، وفي بعض مراكز الأبحاث الأخرى. يعمل حاليا باحثا مستقلا في الشؤون الفلسطينية السياسية والاجتماعية، وخاصة ما يتعلق بنظام الحكم والشؤون البرلمانية والقضايا الإسلامية. صدر له العديد من الدراسات والتقارير مثل دراسة "إشكالية العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في السلطة الوطنية الفلسطينية" الصادرة عن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان عام ٢٠٠٠، و"السلطة التشريعية بين نظام المجلس الواحد ونظام المجلسين" الصادرة عن الهيئة أيضا عام ٢٠٠١، و"القضايا الخلافية في مشروع الدولة الفلسطينية" عن المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية عام ٢٠٠٤، و"أي قانون للأحزاب نريد" عن ائتلاف أمان عام ٢٠٠٦، ودراسة "النزاهة والشفافية والمساءلة في الخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية للمواطنين"، الصادرة عن ائتلاف أمان أيضا عام ٢٠١٠.



المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية
Palestinian Center for POLICY and SURVEY RESEARCH

تأسس "المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية" في مطلع عام ٢٠٠٠ كمركز مستقل للبحوث الأكاديمية ودراسات السياسات العامة. يهدف المركز لتطوير وتقوية المعرفة الفلسطينية في مجالات ثلاث: السياسات الفلسطينية الداخلية، التحليل الاستراتيجي والسياسة الخارجية، البحوث المسحية واستطلاعات الرأي العام. يقوم المركز بالعديد من النشاطات البحثية: إعداد الدراسات والأبحاث الأكاديمية ذات العلاقة بالسياسات الفلسطينية الراهنة، إجراء بحوث مسحية حول المواقف السياسية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، تشكيل مجموعات عمل لدراسة قضايا ومشاكل تواجه المجتمع الفلسطيني وصانع القرار ووضع حلول لها، وعقد المؤتمرات والمحاضرات والمؤتمرات المتعلقة بشؤون الساعة. إن المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ملتزم بالموضوعية والنزاهة العلمية ويعمل على تشجيع وبلورة فهم أفضل للواقع الفلسطيني الداخلي وللبيئة الدولية في أجواء من حرية التعبير وتبادل الآراء.

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي صاحبها وليس بالضرورة رأي المركز.

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ص.ب ٧٦، شارع الإرسال، رام الله، فلسطين
ت ٢٩٦٤٩٣٣ (٠٢)، فاكس ٢٩٦٤٩٣٤ (٠٢)، بريد الكتروني: pcpsr@pcpsr.org

تمهيد

منذ فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية في كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٦، عاد موضوع منظمة التحرير الفلسطينية، وتمثيلها للشعب الفلسطيني، إلى اهتمام كل الأطراف المعنية بالموضوع الفلسطيني، خاصة وأن حماس التي فازت بأغلبية أعضاء المجلس التشريعي ما زالت خارج أطر المنظمة.

واجهت منظمة التحرير الفلسطينية في المراحل السابقة مشكلتين رئيسيتين، تتمثل الأولى في تهميش دورها لحساب السلطة الفلسطينية التي تأسست عام ١٩٩٤، وبالتالي غياب فاعليتها على المستويين الفلسطيني والدولي. وتتمثل الثانية في وجود فصائل فلسطينية أصبحت ذات ثقل سياسي مهم، مثل حركتي حماس والجهاد الإسلامي، خارج أطرها، الأمر الذي يمكن أن يثير النقاش حول وحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني.

لا تنكر حركة حماس دور المنظمة في تمثيل الشعب الفلسطيني، ومن حيث المبدأ لا ترفض الحركة، بل تسعى لدخول المنظمة. ولكنها في نفس الوقت تطالب بإصلاح هياكل المنظمة ومؤسساتها، وتفعيل دورها في المجالات المختلفة، بناء على أسس تنظيمية وسياسية جديدة، وبشكل يفسح المجال أمام الفصائل الفلسطينية من خارج المنظمة، كحركتي حماس والجهاد الإسلامي، للانضمام إليها، لتصبح المنظمة حينها إطاراً شاملاً لكل الفصائل الفلسطينية، ومرجعية تضم كل التوجهات الوطنية والإسلامية، وبالتالي ممثلاً لكل الشعب الفلسطيني بفصائله وتوجهاته المتعددة، وترى الحركة أن هذا هو ما يتضمنه اتفاق القاهرة في آذار (مارس) ٢٠٠٥، ولكن لم يتم التقدم نحوه بأي خطوة.

وإضافة إلى المطالبة بإصلاح منظمة التحرير، فإن حماس تميز بين المنظمة كإطار وطني والمنظمة كتوجه سياسي. فالمنظمة كإطار وطني، بعد إصلاحها وتفعيل دورها، مقبولة على حركة حماس، وهذا ما يؤكد ميثاقها في المادة (٢٧). أما المنظمة كتوجه سياسي يعترف بإسرائيل فهي مرفوضة من قبل الحركة، رغم أن حماس وافقت عام ٢٠٠٦ على دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧.

وعندما شكلت حركة حماس الحكومة العاشرة في أواخر آذار (مارس) ٢٠٠٦، أكد برنامجها السياسي على ضرورة "العمل معاً لتنفيذ تفاهات القاهرة، والمحافظة على منظمة التحرير الفلسطينية؛ باعتبارها الإطار المجسد لآمال شعبنا وتضحياته المستمرة لنيل حقوقه، والتي تشكل عنواناً نضالياً تراكمياً نعز به، ونسعى إلى تطويره وإصلاحه عبر التشاور والحوار". كما أكد على "ضرورة الإسراع في تنفيذ الإجراءات اللازمة لذلك، بما يضمن انضمام كل الفصائل والقوى الفلسطينية الفاعلة، وإعادة بناء المنظمة على أسس ديمقراطية سليمة، تحقق الشراكة السياسية؛ باعتبارها المظلة الكبيرة التي يستظل

قائمة المحتويات

تقديم المركز	٢
تمهيد	٥
المحور الأول: مؤشرات التقارب والتباعد	
أولاً: دور المنظمة في غزة بعد الانقسام	٩
ثانياً: إصلاح المنظمة وإعادة هيكلتها	١١
ثالثاً: تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني في الخارج	١٣
المحور الثاني: العضلات الأساسية	
أولاً: البرنامج السياسي والاتفاقيات السابقة	١٥
ثانياً: موقف المجتمع الدولي	١٦
ثالثاً: عملية السلام والمفاوضات والموقف من إسرائيل	١٧
رابعاً: إجراء انتخابات للمنظمة في الخارج	١٨
التوصيات	١٩

بها كل الفلسطينيين في الداخل والخارج، تمثلهم وترعى مصالحهم، وتحمل همومهم، وتعالج مشاكلهم وقضاياهم، وتحمي حقوقهم الوطنية.^١

تفاعل الموضوع في وثيقة الحوار الوطني (وثيقة الأسرى المعدلة)، التي تم التوقيع عليها من قبل كافة الفصائل الفلسطينية في ٢٨/٦/٢٠٠٦، حيث أكدت الوثيقة على ضرورة "الإسراع في إنجاز ما تم الاتفاق عليه في القاهرة فيما يتعلق بتطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، وانضمام كل القوى والفصائل إليها، وفق أسس ديمقراطية ترسخ مكانة المنظمة الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا في أماكن تواجده كافة".^٢

وعندما تم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في آذار (مارس) ٢٠٠٧، بمشاركة معظم الفصائل الفلسطينية، أشار برنامجها السياسي إشارة سريعة إلى أن الحكومة "ستبذل جهوداً خاصة من أجل تشجيع الأطراف الفلسطينية كافة للإسراع في تطبيق ما جاء في اتفاق القاهرة بشأن منظمة التحرير الفلسطينية".^٣

وبعد حدوث الانقسام الفلسطيني في منتصف ٢٠٠٧، تجددت الدعوات لتفعيل منظمة التحرير خشية من ازدواجية التمثيل الفلسطيني، وتأثير ذلك على مكانة المنظمة في الأوساط الدولية. وتكررت التصريحات التي تؤكد على أن المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وخاصة بعد تصريح خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، والذي دعا فيه إلى تأسيس مرجعية فلسطينية جديدة لفصائل المقاومة، والذي تم تفسيره من قبل منظمة التحرير وفصائلها بأنها دعوة لتأسيس مرجعية بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية. علماً أن حركة حماس نفت ذلك وأوضحت أن المرجعية المقصودة هي مرجعية للفصائل التي تتبنى برنامج المقاومة وليست بديلاً عن المنظمة نفسها.

كما صدرت عدة تصريحات من قادة في حماس حول شرعية ومكانة منظمة التحرير الفلسطينية، وقد أثارت جدلاً وردود أفعال دون أن يحدث أي تغيير على أرض الواقع، ولكنها تشير إلى تباعد المواقف الفلسطينية بشأن المنظمة ودورها الحالي. من ذلك تصريحات الدكتور محمود الزهار حول عدم شرعية المجلس الوطني الفلسطيني الذي لم ينعقد منذ عشرين عاماً إلا مرة واحدة. وموقفه بشأن عدم صلاحية اللجنة التنفيذية للمنظمة بعد فقدان النصاب القانوني لها، بسبب وفاة بعض أعضائها واستقالة بعضهم.^٤ وتصريحات الدكتور موسى أبو مرزوق حول عدم صلاحية المجلس المركزي في إصدار

١ برنامج الحكومة الفلسطينية العاشرة، ٢٨/٣/٢٠٠٦.

٢ وثيقة الوفاق الوطني، ٢٨/٦/٢٠٠٦.

٣ برنامج حكومة الوحدة الوطنية، ١٧/٣/٢٠٠٧.

٤ القدس العربي، ١٦/٧/٢٠٠٧.

قرارات تتعلق بالدعوة لانتخابات مبكرة. هذا إضافة إلى دعوة الدكتور أحمد بحر، نائب رئيس المجلس التشريعي، الاتحاد البرلماني الدولي إلى الاعتراف بالمجلس التشريعي، والتي فسرت بأنها محاولة لأخذ مكانة المجلس الوطني.^٦

وفي ذروة الانقسام أيضاً، أصدر الرئيس محمود عباس قانون الانتخابات الجديد (قرار بقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن الانتخابات العامة بتاريخ ٢/٩/٢٠٠٧)، والذي يشترط فيمن يرشح نفسه لمنصب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية (المادة ٣٦)، أو لعضوية المجلس التشريعي (المادة ٤٥)، أن يلتزم بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وبوثيقة إعلان الاستقلال، وبأحكام القانون الأساسي، الأمر الذي سيحول دون مشاركة حركة حماس في الانتخابات قبل اعترافها بالمنظمة.

ولأهمية موضوع المنظمة في الحراك السياسي الفلسطيني الحالي، وخاصة الحوار الوطني بين الفصائل الفلسطينية، والذي بدأت اجتماعاته في القاهرة في الربع الأول من عام ٢٠٠٩، فقد تم تشكيل لجنة، من بين اللجان الخمسة، تختص بشأن إصلاح منظمة التحرير، وتوسيعها وإعادة هيكلتها، وتمثيلها للشعب الفلسطيني.

تبحث هذه الورقة في دور منظمة التحرير الفلسطينية في استعادة الوحدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك من خلال محورين. يتناول الأول مؤشرات التقارب والتباعد الناتجة عن الإجراءات المتعلقة بالمنظمة، والتي تم تنفيذها في كل من الضفة والقطاع بعد الانقسام الفلسطيني الذي حصل منتصف عام ٢٠٠٧. ويتناول الثاني العضلات المتعلقة بالمنظمة والتي تعيق إصلاحها وتؤخر ضم كافة الفصائل إليها وخاصة حركة حماس، مما يعيق دورها في استعادة الوحدة. وفي ختام هذا العرض والتحليل تتناول الورقة بعض التوصيات التي تسهل الطريق أمام هذا الدور المنشود الذي يمكن أن تقوم به منظمة التحرير الفلسطينية.

٥ المركز الفلسطيني للإعلام، ٢١/٧/٢٠٠٧.

٦ القدس، ١٠/٢/٢٠٠٩.

المحور الأول: مؤشرات التقارب والتباعد

منذ الانقسام الفلسطيني الذي حدث منتصف عام ٢٠٠٧ قامت كل من حكومتي الضفة وغزة بعدة إجراءات في مختلف المحاور والمجالات، ومنها ما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية ومكانتها، إلى جانب الإجراءات الأخرى المتعلقة بالحكومة والمجلس التشريعي والأجهزة الأمنية وغيرها. تعتبر بعض هذه الإجراءات، كما يظهر الجدول التالي مؤشرا على التقارب بين الطرفين الفلسطينيين المتنازعين، وبالتالي مؤشرا يساعد في إمكانية استعادة الوحدة بين الضفة والقطاع، كما تعتبر بعض هذه الإجراءات مؤشرا على التباعد بين هذين الطرفين، وبالتالي مؤشرا على ضعف إمكانية استعادة الوحدة بين طرفي الوطن.

دور المنظمة في غزة بعد حزيران ٢٠٠٧

الرقم	المؤشرات	مؤشر تقارب	مؤشر تباعد
١	مواجهة فعاليات المنظمة في القطاع (تحرك المسؤولين، مكاتب، اجتماعات...)	إذا لم تمنع حكومة غزة مثل هذه الفعاليات وسمحت بها	إذا منعت حكومة غزة مثل هذه الفعاليات وواجهتها
٢	مواجهة المنظمة للواقع الجديد في القطاع	إذا حافظت المنظمة على تواجدتها في القطاع واستمرت في دورها	إذا تركت المنظمة القطاع لحماس وتضاءل حضورها
إصلاح المنظمة وإعادة هيكلتها بدخول حماس إليها			
الرقم	المؤشرات	مؤشر تقارب	مؤشر تباعد
٣	متابعة الحوار الوطني وإعلان القاهرة	إذا نجحت جلسات الحوار الوطني وتم تفعيل إعلان القاهرة	إذا فشل الحوار الوطني وتم تغييب إعلان القاهرة
٤	البدء الفعلي بترتيبات الإصلاح	إذا حصل إصلاح حقيقي للمنظمة وبدأت خطوات دخول حماس والجهاد	إذا لم يتغير الوضع ولم تحدث خطوات عملية على صعيد الإصلاح
تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني في الخارج بعد حزيران ٢٠٠٧			
الرقم	المؤشرات	مؤشر تقارب	مؤشر تباعد
٥	الاعتراف الدولي	إذا استمر تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني دون تأثر بالانقسام	إذا تزعزع تمثيل المنظمة واعترفت بعض الدول بحكومة غزة

يتناول هذا المحور ثلاثة بنود رئيسية، يتضمن كل منها عدة مؤشرات، بحيث يشكل كل منها مؤشرا نحو التقارب في حالة معينة، ومؤشرا نحو التباعد في الحالة المعاكسة. والبنود الرئيسية الثلاث هي دور المنظمة في غزة بعد حزيران ٢٠٠٧، وإصلاح المنظمة وإعادة هيكلتها، وتمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني في الخارج بعد حزيران ٢٠٠٧.

أولاً: دور المنظمة في غزة بعد الانقسام

بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة أصدر الرئيس محمود عباس قرارا بتشكيل هيئة تمثل منظمة التحرير الفلسطينية في قطاع غزة، وقد أطلق على هذه الهيئة إسم "هيئة العمل الوطني". نص القرار الرئاسي رقم (٣٢٨) لسنة ٢٠٠٧، الصادر بتاريخ ٩/١٢/٢٠٠٧، على "تشكيل هيئة العمل الوطني بقطاع غزة، بوصفها إطاراً قيادياً جبهوياً ومرجعياً وطنية امتداداً وذراعاً لمنظمة التحرير الفلسطينية". وبموجب القرار "تضم الهيئة في عضويتها أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الموجودين في قطاع غزة، وممثلين عن فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وشخصيات وطنية مستقلة وممثلين عن منظمات المجتمع المدني والأهلي". صلاحيات الهيئة، حسب القرار الرئاسي، هي "التواصل مع الرئاسة واللجنة التنفيذية لـ (م.ت.ف)، المرجعية الوحيدة لنشاط الهيئة، بهدف تأمين مقومات الصمود لشعبنا في قطاع غزة، وتلبية احتياجات المواطنين للتخفيف من معاناتهم. والتنسيق مع المؤسسات والهيئات الفلسطينية، ومنظمات المجتمع المدني، والهيئات والمؤسسات الدولية في قطاع غزة، لتأمين الحماية والدعم لجماهير شعبنا الصامد في قطاع غزة". وقد طلب القرار من الهيئة أن تضع خطط عمل ولائحة داخلية.^٧

جاء هذا القرار بعد سلسلة اجتماعات عقدتها فصائل منظمة التحرير الفلسطينية في نهاية تموز ٢٠٠٧، أي في الشهر التالي للانقسام مباشرة، وذلك في مقر اللجنة التنفيذية في غزة،^٨ والذي استمر في عمله ومهامه رغم سيطرة حماس على القطاع. الأمر الذي يدل على أن حركة حماس والحكومة المقالة في غزة لم تغلق المكتب المذكور، ولم تمنع قادة فصائل منظمة التحرير من التحرك والاجتماع، وإجراء الاتصالات واتخاذ القرارات.

يمكن تحليل دور المنظمة في غزة بعد الانقسام من خلال مؤشرين، يتعلق الأول بموقف حماس والحكومة المقالة من هذا الدور، من حيث سماحها لقيادة المنظمة ومؤسساتها في القطاع باستمرار أعمالهم، أو مواجهتها والتضييق عليها. ويتعلق الثاني بمواجهة المنظمة للواقع الجديد في القطاع، من حيث محافظتها على دورها أو تراجع دورها بشكل اختياري.

٧ الوقائع الفلسطينية، عدد ٧٤.

٨ الحياة، ٣٠/٧/٢٠٠٧.

١. موقف الحكومة في غزة من دور المنظمة:

لم تقم الحكومة في غزة بأعمال ولم تتخذ قرارات من شأنها المس بمكانة منظمة التحرير الفلسطينية، فمكتب المنظمة بقي بعد سيطرة حركة حماس على القطاع يعمل كما في السابق، وهيئة العمل الوطني التي تم تأسيسها كذراع لمنظمة التحرير وممثل لها في القطاع، مارست نشاطاتها ومهامها، وعقدت اجتماعاتها، وأصدرت بياناتها وأعلنت مواقفها تجاه مختلف القضايا، دون الاعتراض عليها من قبل الحكومة المقالة. كما استمرت فصائل المنظمة، باستثناء حركة فتح، في القيام بنشاطاتها من خلال مكاتبها التي بقيت قائمة في القطاع، هذا علماً أن معظم أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير يتواجدون في الضفة الغربية، وخاصة منذ عام ٢٠٠١ حيث بداية الانتفاضة الثانية واستقرار الرئيس ياسر عرفات في الضفة.

ولكن من جانب آخر، سُجلت بعض حالات الحد من حرية أعضاء المنظمة المتواجدين في قطاع غزة، رغم أنه تم معالجتها في حينه، ولم تحدث لها تداعيات هامة. فمثلاً، تم اعتقال د. زكريا الآغا عضو اللجنة التنفيذية لمدة أربعة أيام في ٢٦/٧/٢٠٠٨، كما تعرض مقر اللجنة التنفيذية للمنظمة في غزة لاعتداء من قبل "مجهولين"، وقد دان نائب رئيس المجلس التشريعي هذا الاعتداء وطالب الحكومة بالتحقيق فيه.^٩ كما أن الحكومة المقالة منعت أعضاء من المجلس المركزي للمنظمة من التوجه إلى رام الله للمشاركة في اجتماع المجلس في نيسان ٢٠٠٩. كما منعت الشرطة في غزة حوالي ٨٥ امرأة من التوجه إلى رام الله للمشاركة في مؤتمر اتحاد المرأة الفلسطينية التابع لمنظمة التحرير.^{١٠}

بهذه الصورة الإيجابية والسلبية، لم تتعرض مكانة المنظمة في غزة للمس أو الاعتداء من قبل الحكومة المقالة، وخاصة أن القضايا الهامة والمسائل الجادة المتعلقة بالتمثيل الفلسطيني يتم بحثها في اللجنة الخاصة بالمنظمة في حوار القاهرة، الأمر الذي يمكن اعتباره مؤشر تقارب بين الطرفين.

٢. مواجهة المنظمة للواقع الجديد في القطاع:

رغم الإيجابيات الأولية لتشكيل هيئة العمل الوطني في قطاع غزة، وتمثيل المنظمة في القطاع من خلالها، إلا أنه كان الأولى تعزيز مكانة المنظمة من خلال مؤسساتها نفسها، وليس من خلال عناوين جديدة، الأمر الذي أظهر اسم "هيئة العمل الوطني" على حساب اسم "منظمة التحرير الفلسطينية"، وخاصة أن الحكومة المقالة لم تتعرض لمكانة منظمة التحرير ولم تستهدف مؤسساتها، وإنما كانت مواجهتها مع حركة فتح وليس مع المنظمة.

٩ وكالة معا الإخبارية، ٢٠٠٨/١/٩.

١٠ الأيام، ٢٠٠٩/٥/٢١، ص ١.

دعمت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الدور "السياسي والشعبي" لهيئة العمل الوطني،^{١١} والتي تضم ٣٦ عضواً، يمثلون ١٢ فصيلاً من فصائل منظمة التحرير، إضافة إلى ممثلين عن المنظمات الأهلية والشخصيات الوطنية والنقابات والقطاع الخاص والمرأة. ورغم أن هذه الهيئة شكلت "لجنة اتصال" مع حركتي حماس والجهاد الإسلامي، إلا أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين انسحبت من الهيئة خوفاً من أن تصبح "اصطفافاً ضد حماس"، وحتى لا تكون الجبهة "جزءاً من عملية الاستقطاب الحادة في الساحة السياسية الفلسطينية".^{١٢}

على أي حال، ورغم العنوان الجديد الممثل بهيئة العمل الوطني، حافظت المنظمة على دورها في قطاع غزة، ولم تتنازل عن هذا الدور رغم الانقسام الحاد مع حركة حماس التي تسيطر على القطاع، الأمر الذي يمكن اعتباره مؤشر تقارب على إمكانية استعادة الوحدة بين الضفة والقطاع.

ثانياً: إصلاح المنظمة وإعادة هيكلتها

يتفق معظم الفلسطينيين، بفصائلهم المتعددة ومؤسساتهم السياسية والاجتماعية، على ضرورة إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، وإعادة هيكلتها، وتفعيل دورها. ففي عام ٢٠٠٥، أي قبل الانتخابات التشريعية الثانية، وقبل الانقسام بحوالي عامين، اتفقت كافة الفصائل الفلسطينية المتحاوره في القاهرة، وعددها ثلاثة عشر فصيلاً، على إصلاح منظمة التحرير وتفعيل دورها، وهو ما عرف بإعلان القاهرة في آذار ٢٠٠٥. وقد كانت الخطوة الأولى المفترضة في هذا السياق هي قيام رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بدعوة الأمراء العاميين للفصائل لعقد اجتماع يكون بمثابة انطلاق مسيرة إصلاح المنظمة، إلا أن هذه الخطوة من قبل رئيس اللجنة التنفيذية لم تتم حتى وقع الانقسام، مما زاد الوضع تعقيداً.

في آذار ٢٠٠٩، عادت جلسات الحوار الوطني في القاهرة بعد قطيعة طويلة خاصة بين حركتي فتح وحماس، وكان من بين اللجان الرئيسية في الحوار اللجنة الخاصة بمنظمة التحرير الفلسطينية. عقدت اللجان عدة اجتماعات خلال ست جولات وعلى مدار عدة أشهر.

يمكن دراسة مؤشرات التقارب والتباعد المتعلقة بمنظمة التحرير الفلسطينية من خلال بندين، يتعلق الأول بمجريات الحوار الوطني، وخاصة الجانب المتعلق بالمنظمة، ومدى التفاهات التي تتم على هذا الصعيد. ويتعلق الثاني بإجراءات الإصلاح الحقيقية، ومدى إفساح المجال أمام الفصائل من خارج المنظمة، أي حماس والجهاد الإسلامي، للدخول إليها.

١١ الأيام، ٢٠٠٧/٩/٢.

١٢ الحياة، ٢٠٠٧/١٠/٢.

البند الخامس من اتفاق القاهرة آذار ٢٠٠٥ والمتعلق بإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية

وافق المجتمعون على تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية بصفة المنظمة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ومن أجل ذلك تم التوافق على تشكيل لجنة تتولى تحديد هذه الأسس وتشكل اللجنة من رئيس المجلس الوطني وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة والأمناء العامين لجميع الفصائل الفلسطينية وشخصيات وطنية مستقلة، ويدعو رئيس اللجنة التنفيذية لهذه الاجتماعات.

١. تفاهات الحوار الوطني:

سارت مباحثات الحوار الوطني بسهولة في بعض المحاور، مثل المصالحة الوطنية، وتعثرت في محاور أخرى، وخاصة المتعلقة برنامج الحكومة، والنظام الانتخابي والأجهزة الأمنية. فيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية، اتفقت الفصائل في بعض الجوانب، وخاصة موضوع إجراء انتخابات المجلس الوطني، ولكنها اختلفت، نوعاً ما، بشأن الصيغة المتعلقة بالمرجعية الوطنية العليا، التي سيتم تشكيلها إلى حين إجراء الانتخابات وتشكيل المجلس الوطني واللجنة التنفيذية للمنظمة. علماً أن الصيغة التي تم التوقف عندها هي: "إلى حين تأليف المجلس الوطني الجديد وانتخاب لجنة تنفيذية جديدة، تكون اللجنة العليا المنصوص عليها في وثيقة القاهرة ٢٠٠٥م هي المرجعية الوطنية الفلسطينية"^{١٣}. وهكذا فإن الاتفاق على تشكيل لجنة عليا يعتبر مؤشر تقارب بين الطرفين، إلا أن عدم الاتفاق على صلاحيات هذه اللجنة يشكل مؤشر تباعد بينهما.

٢. البدء الفعلي بترتيبات الإصلاح:

بعد الانقسام، زادت الهوة بين حركة حماس من جهة، ومنظمة التحرير من جهة ثانية. فقد اشترط الرئيس الفلسطيني محمود عباس الاعتراف بالمنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني كشرط لبدء الحوار^{١٤}، ثم تنازل عن هذا الشرط إلى ضرورة اعتراف من يريد أن يدخل المنظمة بقوانينها^{١٥}. وفي المقابل، يرى تحالف الفصائل الفلسطينية العشر، وفي مقدمتها حركة حماس، أنه "لا ينتهي الانقسام إلا بإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية"^{١٦}.

١٣ القدس ٣/٤/٢٠٠٩.

١٤ القدس، ٢/٢/٢٠٠٩.

١٥ الأيام، ٨/٢/٢٠٠٩.

١٦ المركز الفلسطيني للإعلام، ٥/٥/٢٠٠٩.

لم تتم حتى الآن أي ترتيبات جديدة من شأنها أن تتيح المجال أمام بعض الفصائل للانضمام إلى المنظمة، ولو عقد اجتماع للأمناء العامين للفصائل الذي تقرر في اتفاق القاهرة ٢٠٠٥، الأمر الذي يؤكد أن الانقسام بين الضفة والقطاع، مرتبط، إلى حد كبير، بنجاح الحوار الوطني على الأصعدة الخمسة التي يتناولها، ومنها ما يتعلق بإصلاح المنظمة. وبما أن الواقع لا يشير إلى أي ترتيبات إيجابية على صعيد منظمة التحرير، فإن ذلك يعتبر، حتى الآن، مؤشر تباعد بين الضفة والقطاع.

ثالثاً: تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني في الخارج

لم يُسجل أي تنازع بهذا الشأن، فمن جهة، لم تعلن حركة حماس أنها تسعى لانتزاع أي اعتراف بها ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني بديلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية، رغم وجود بعض المكاتب التي تمثل حركة حماس في بعض العواصم العربية، ورغم امتلاك حركة حماس لشبكة محدة من العلاقات الرسمية، وشبكة واسعة من العلاقات الشعبية العربية والإسلامية. ومن جهة أخرى، لم تُبد أي من الحكومات العربية وغيرها أي نوايا بهذا الخصوص. ولم يتغير الوضع القانوني والسياسي للسفارات والممثلات الفلسطينية في الخارج. الأمر الذي يدل على أن الانقسام الفلسطيني في أواسط حزيران ٢٠٠٧ لم يؤثر على وحدانية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني، وهذا بحد ذاته يعتبر مؤشر تقارب على صعيد استعادة الوحدة بين الضفة والقطاع.

يُذكر في هذا السياق أن المجلس التشريعي الفلسطيني الأول مثل فلسطين في العديد من الاجتماعات البرلمانية العربية والدولية. ولكن منذ فوز حركة حماس عام ٢٠٠٦، ومن ثم الانقسام منذ عام ٢٠٠٧، ونظراً للخشية من فقدان دور منظمة التحرير في تمثيل الفلسطينيين، تمت استعادة مكانة المجلس الوطني الفلسطيني؛ حيث أصبحت دعوات المشاركة في الاجتماعات البرلمانية العربية والدولية تُوجه له وليس للمجلس التشريعي كما كان في السابق.

المحور الثاني: المعضلات الأساسية

لا شك أن دخول حركة حماس إلى منظمة التحرير الفلسطينية، سيكون خطوة مهمة في استعادة الوحدة بين الضفة والقطاع. إذ أن الشراكة في قيادة الشعب الفلسطيني تعني الشراكة في إدارة السلطة الفلسطينية في كل من الضفة والقطاع، وبالتالي استعادة الوحدة بينهما.

في جولات الحوار المتعددة توصلت حركتا فتح وحماس إلى تفاهات بشأن العديد من القضايا المختلف عليها، وبقيت بعض الأمور عالقة. وبعد الإعلان عن الورقة المصرية في

تشرين أول ٢٠٠٩ وقعت حركة فتح عليها، بينما اعترضت حركة حماس على بعض بنودها وطالبت ببعض التعديلات عليها، ومنها ما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية، الأمر الذي رفضته كل من مصر وفتح، واشترطت التوقيع أولاً على أن يتم البحث في مطالب حركة حماس واعتراضاتها لاحقاً، مما أضاف معضلة جديدة بشأن موضوع المنظمة نفسه، وبالتالي توقفت مساعي المصالحة الوطنية.

كان موضوع منظمة التحرير الفلسطينية الموضوع الأول في الورقة المصرية التي تحمل عنوان (اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني/ القاهرة ٢٠٠٩). تناول هذا البند مسألة تفعيل وتطوير المنظمة وفق أسس يتم التوافق عليها بحيث تضم كافة القوى الفلسطينية ووفقاً لاتفاق القاهرة ٢٠٠٥ ووثيقة الوفاق الوطني ٢٠٠٦ وبما يتلاءم مع التغييرات على الساحة الفلسطينية. ونصت الورقة على إجراء الانتخابات لتشكيل مجلس وطني جديد وفقاً لمبدأ التمثيل النسبي الكامل حيثما أمكن، وبالتوافق في المواقع التي يتعذر فيها إجراء الانتخابات، وأن يتم ذلك بالتزامن مع انتخابات المجلس التشريعي التي تجرى في الضفة والقطاع وفق التمثيل النسبي المختلط (٧٥٪ قوائم، ٢٥٪ دوائر).

كما تضمنت الورقة المصرية تشكيل لجنة مكلفة بإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، تقوم بتحديد العلاقة بين المؤسسات والهيكل والمهام لكل من منظمة التحرير والسلطة الوطنية، خاصة العلاقة بين المجلسين التشريعي والوطني، وبما يحافظ على مرجعية المنظمة للسلطة باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وذلك لمنع الازدواجية في الصلاحيات والمسؤوليات. ولحين انتخاب مجلس وطني جديد، ومع التأكيد على صلاحيات اللجنة التنفيذية وسائر مؤسسات المنظمة، تقوم اللجنة المكلفة بتطوير منظمة التحرير حسب إعلان القاهرة ٢٠٠٥ باستكمال تشكيلها وعقد أول اجتماع لها كإطار قيادي مؤقت، وتكون مهامها كالتالي: وضع الأسس والآليات للمجلس الوطني الفلسطيني، ومعالجة القضايا المصرية في الشأن السياسي والوطني واتخاذ القرارات بشأنها بالتوافق، ومتابعة تنفيذ القرارات المنبثقة عن الحوار.

تتخوف الحركتان من مدى هذه المهام، فحركة حماس تطالب بأن تكون هذه المهام حقيقية وفعالية تمكن هذا الإطار القيادي المؤقت من القيام بدور قيادي فعلي وليس مجرد ديكور يقوم بمهام شكلية. أما حركة فتح فتح فتخشى أن تطغى هذه المهام على مهام اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وبالتالي تتحول الصدارة من اللجنة التنفيذية إلى هذا الإطار القيادي المؤقت، وعندئذ تحتل حركة حماس مركزاً مهماً في القيادة الفلسطينية قبل إجراء الانتخابات، وبما يوازى مركز حركة فتح الذي كانت تتولاه لعقود طويلة ودون منازع.

أصدرت حركة حماس مذكرة تضمنت ملاحظات الحركة على الورقة المذكورة. وفيما يخص منظمة التحرير، طالبت حماس بإضافة البند التالي إلى الفقرة المتعلقة بالمنظمة،

وهو (تعتبر هذه المهام أعلاه غير قابلة للتعطيل باعتبارها إجماعاً وطنياً تم التوافق عليه). هذا إضافة إلى ملاحظات أخرى تتعلق بقضايا مختلفة.

جاء في مذكرة حماس أن هذا البند تم الاتفاق عليه سابقاً مع حركة فتح في جلسات الحوار التي رعاها الجانب المصري، وأن هذا النص ضروري لتفعيل المنظمة وتطويرها، "خاصة أن إعلان القاهرة ٢٠٠٥ الذي نص على هذا الموضوع تم تعطيله من قبل رئيس السلطة. كما أن استكمال أعضاء اللجنة التنفيذية مؤخراً جاء في سياق تكريس وضع المنظمة على النحو الذي يشكل غطاءً لهج رئيس السلطة السياسي وتفردده بالقرار الفلسطيني". وجاء في المذكرة أيضاً أن "حذف هذا البند يقلب مفهوم الإطار القيادي رأساً على عقب، ويجعل منه هيئة دون قيمة أو جدوى، مما يخل بجوهر ما تم الاتفاق عليه".^{١٧}

ورغم استئناف جولات الحوار الوطني في اجتماع دمشق في بداية كانون أول (ديسمبر) ٢٠١٠ بعد تعطيلها لفترة طويلة، والتوقف عند بعض الملاحظات على الورقة المصرية، ومنها ملاحظات تتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية، فإن هناك عقبات تتعلق بإصلاح المنظمة ودورها في استعادة الوحدة بين الضفة والقطاع. بعض هذه العقبات يمكن معالجة الإشكاليات المتعلقة بها، مثل قانون الانتخابات والتمثيل النسبي فيها. ولكن هناك عقبات حقيقية تؤخر استعادة الوحدة وتطيل الانقسام، وهي البرنامج السياسي والاتفاقيات السابقة، وموقف المجتمع الدولي، وعملية السلام والمفاوضات والموقف من إسرائيل، وإجراء انتخابات المنظمة في الخارج.

أولاً: البرنامج السياسي والاتفاقيات السابقة

رغم رفض حركة حماس الاعتراف بإسرائيل، إلا أن برنامجها السياسي أصبح أكثر مرونة منذ التوقيع على وثيقة الوفاق الوطني عام ٢٠٠٦، وذلك بقبولها دولة فلسطينية في حدود الأرض المحتلة عام ١٩٦٧. ورغم أن حماس تصر على موقفها الرفض للاعتراف بالاتفاقيات التي وقعتها المنظمة مع إسرائيل، إلا أنها تبدي مرونة في "احترام" هذه الاتفاقيات، كما جاء في اتفاق مكة ٢٠٠٧. ولكن في المقابل، ما زالت المنظمة وفصائلها المختلفة تصر على الاعتراف بالاتفاقيات الموقعة كأحد شروط دخول المنظمة. وبالتالي فإن الاختلاف الجوهري الناتج عن الاختلاف في البرامج السياسية يشكل معضلة أساسية في هذا السياق.

للخروج من هذه المعضلة، وخاصة أن الورقة المصرية لا تتطرق للمواقف السياسية والاتفاقيات السابقة، يمكن أن تحافظ حماس على موقفها من هذه الاتفاقيات، وفي المقابل أن تعترف بنتائجها كأمر واقع لا يمكن تجاهله، وهو أمر حاصل ضمناً دون أن

١٧ مذكرة حماس بخصوص الورقة المصرية، تشرين أول ٢٠١٠.

تصرح به حركة حماس، إذ أن السلطة الفلسطينية كأحد إفرزات أو سلو أصبحت أمرا واقعا لا يمكن تجاهله، وقد شاركت حماس في انتخابات المجلس التشريعي لهذه السلطة، مما يعني أنها تعترف بهذا الواقع وإن لم تعلن ذلك صراحة.

يوفق هذا المقترح بين موقفي حماس وفتح، فهو يضمن لحماس أن تحافظ على مصداقيتها وبرنامجه السياسي، ويضمن للمنظمة وفضائلها أن تتعامل حماس مع ما أقرته المنظمة سابقا ومع نتائجه على الأرض كأمر واقع لا تستطيع حماس تعطيله. وُضِعَ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين يصلح مثلا قريبا لهذا المقترح، رغم الفرق في الثقل السياسي لكل من حماس والجبهة. فالجبهة لا تعترف بالاتفاقيات السابقة، وتتشدد أحيانا في مواقفها النظرية، ولكنها في نفس الوقت ما زالت عضوا في المنظمة، ولا يطالبها أحد بالاعتراف بهذه الاتفاقيات كشرط لاستمرار عضويتها فيها.

ثانيا: موقف المجتمع الدولي

في حال قبول المقترح السابق فلسطينيا تبقى معضلة أخرى وهي قبول المجتمع الدولي، وخاصة الرباعية الدولية، بهذا المقترح. فعدم إعلان حماس صراحة قبولها بالاتفاقيات السابقة، إضافة إلى الاعتراف بإسرائيل و"نبذ العنف"، وهي شروط الرباعية الدولية، يعني حل المشكلة فلسطينيا وبقاءها دوليا. أي أن حل المعضلة الأولى، وهي دخول حماس إلى منظمة التحرير، أو جد معضلة جديدة بالنسبة للمنظمة، تتعلق بمكانتها الدولية الراهنة. بمعنى هل سيقبل المجتمع الدولي، أو على الأقل الرباعية الدولية، بمشاركة حماس، وربما بوزن كبير، في قيادة الشعب الفلسطيني والتأثير في قرارات المنظمة والسلطة؟

للخروج من هذه المشكلة لا بد من بذل الجهود لإقناع كافة الأطراف بالتمييز بين حماس كحركة وبين حماس كحكومة أو سلطة أو عضو في اللجنة التنفيذية للمنظمة، بحيث يكون من حق حماس، كحركة، أن تحافظ على مواقفها وبرامجها، ولكن في المقابل أن تستجيب لمطالب المجتمع الدولي في أي حكومة أو سلطة أو لجنة تنفيذية تشارك فيها.

يعني هذا المقترح أن يتعامل المجتمع الدولي مع الفلسطينيين كمنظمة وكسلطة وحكومة وليس كحركات وفضائل. كما أن من المفترض في المجتمع الدولي والقوى ذات العلاقة أن تركز على الاعتراف بالأمر الواقع والتعامل معه على الأرض أكثر من التركيز على البرامج والمواقف السياسية النظرية التي قد تتغير من حين إلى آخر. عند تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في آذار (مارس) ٢٠٠٧ والتي شاركت فيها العديد من الفصائل الفلسطينية، ومنها فصائل معارضة غير حركة حماس، لم يتم الالتفات إلى مواقف الفصائل المشاركة في الحكومة، وإنما تم التركيز على البرنامج الحكومي نفسه. وهذا يشكل مدخلا للتفاهم مع المجتمع الدولي.

مما يدعم هذا الاتجاه أن الورقة المصرية لا تشير إلى البرامج السياسية والاتفاقيات السابقة كما أسلفنا، وهي كذلك لا تشير إلى كيفية قبول المجتمع الدولي بحركة حماس بعد المصالحة، وإنما تركز على الشأن الداخلي الفلسطيني وترتيب الوضع الفلسطيني من حيث إجراء الانتخابات وتحقيق المصالحات وغيرها، مما يعني أن الجانب المصري يرى أن ترتيب الشأن الداخلي الفلسطيني يوصل إلى تفاهم مع المجتمع الدولي.

ثالثا: عملية السلام والمفاوضات والموقف من إسرائيل

لا تقتصر المعضلة على موقف حماس من الاتفاقيات السابقة واختلافها في البرنامج السياسي مع منظمة التحرير، وإنما تتعدى ذلك إلى معارضة حركة حماس لعملية السلام ومبدأ المفاوضات مع إسرائيل، فضلا عن رفضها الاعتراف بإسرائيل. فحتى لو احتفظت حماس ببرنامجه السياسي وموقفها من الاتفاقيات السابقة، مقابل اعترافها بنتائج هذه الاتفاقيات على أرض الواقع والتعامل معها بوضوح، وحتى لو غض المجتمع الدولي الطرف عن مواقف حماس وبرنامجه السياسي كحركة، مقابل استجابتها لمطالب الرباعية الدولية في برنامج المنظمة أو أي حكومة فلسطينية تكون حماس طرفا فيها، وحتى لو أزيلت كل العقبات أمام إجراء انتخابات لمنظمة التحرير في الخارج، فإن المشكلة الحقيقية تبرز في قبول إسرائيل بمشاركة حماس في قيادة المنظمة في الوقت الذي ترفض فيه عملية السلام والتفاوض معها، والتي هي من اختصاصات المنظمة نفسها. وتكون المشكلة أكبر فيما لو فازت حماس في الانتخابات فوزا كبيرا يؤهلها لقيادة المنظمة وليس فقط المشاركة في هذه القيادة.

في هذه الحالة كيف ستتعامل حماس مع الموضوع؟ هل ستقود هذه المفاوضات إذا فازت بالقيادة الفعلية للمنظمة وتكون جزءا من عملية السلام؟ أو على الأقل هل ستقبل المشاركة في المفاوضات إذا أصبحت جزءا من القيادة الفلسطينية؟

إذا وافقت حماس على ذلك فإن هذا يعني تغيير برنامجها السياسي وموقفها السابقة. وهو يعني الاعتراف الضمني بإسرائيل والمشاركة العلنية بعملية السلام. وعندئذ لن تكون هناك مشكلة مع إسرائيل والمجتمع الدولي ومنظمة التحرير نفسها. لكن معظم المؤشرات والتصريحات والمواقف الحالية تشير إلى استمرار رفض حماس لعملية السلام ومبدأ التفاوض والاعتراف بإسرائيل. وبالتالي فإن فوز حماس بقيادة منظمة التحرير أو مشاركتها فيها ضمن مواقفها الحالية الراضية يعني أن عملية السلام والمفاوضات لا تصل إلى باب مسدود فقط، وإنما يعني تعطيلها بالكامل والدخول في مرحلة جديدة من الصراع مع إسرائيل. الأمر الذي يعني أن هذه الحالة ستؤدي إلى استمرار الصراع الفلسطيني الداخلي والفلسطيني الإسرائيلي أيضا.

بهذه الصورة، من الواضح أن دخول حركة حماس إلى منظمة التحرير ومشاركتها في قيادتها تواجه مشكلة حقيقية ومعضلة ليست سهلة، فإما أن تغير حماس برنامجها السياسي وتصبح جزءاً من عملية السلام، وهو أمر لا يبدو ممكناً في هذه المرحلة، وإما أن يوافق المجتمع الدولي وإسرائيل على دور حماس في قيادة المنظمة في ظل احتفاظها ببرامجها، وهو أمر لا يبدو ممكناً أيضاً. وإما أن تفوض القيادة المنتخبة للشعب الفلسطيني فريقاً معيناً للتفاوض مع الجانب الإسرائيلي على أن يعرض أي اتفاق يتم التوصل إليه على الاستفتاء الشعبي قبل التوقيع عليه، وهذا ما لم يتم التوافق بشأنه حتى الآن. وهكذا فإن هذه الشراكة غير واضحة في الأفق القريب، وخاصة أن أي انتخابات قادمة، تشارك فيها حماس، قد تسفر عن حصولها على نسبة تؤهلها لتكون طرفاً رئيسياً في قيادة المنظمة.

رابعا: إجراء انتخابات للمنظمة في الخارج

من المتوقع أن تكون هناك عقبات بالنسبة لإجراء الانتخابات في الخارج، فالدول العربية التي يوجد فيها عدد كبير من الفلسطينيين، كالأردن وسوريا ولبنان، قد لا توافق على إجراء الانتخابات على أراضيها لأكثر من سبب. كما أن الفلسطينيين أنفسهم المقيمين في هذه الدول سيمتنعون، في الغالب، عن المشاركة في هذه الانتخابات خوفاً من تبعاتها السياسية وحقوقهم المدنية، وخاصة حملة جوازات السفر الأردنية. لهذا قد تقتصر الانتخابات على الداخل، أي الضفة الغربية وقطاع غزة. وهناك شكوك بالنسبة لمشاركة فلسطينيي القدس بسبب الموقف الإسرائيلي، وخاصة في ظل الحكومة الإسرائيلية الحالية. لذا فإن اقتصر الانتخابات على الضفة وغزة سيوحي بأن هذه الانتخابات تخص السلطة وليس المنظمة لأنها تحرم الشتات الفلسطيني، وهم عدة ملايين، من حقهم في اختيار ممثليهم. مما يضيف معضلة جديدة تواجه تشكيل مؤسسات منظمة التحرير.

للخروج من هذه المشكلة، وفي حال عدم التمكن من إجراء الانتخابات في الخارج مطلقاً، وهو الاحتمال الأقوى، يمكن التوافق على إجراء الانتخابات في الداخل، طبعاً مع الإصرار على أن تشمل القدس، وفق نظام التمثيل النسبي المختلط (٧٥٪ قوائم، ٢٥٪ دوائر)، ثم اعتماد نتائجها لتمثيل الفصائل في الخارج بالتوافق وبنفس النسبة التي تحصل عليها في الانتخابات، ثم اعتبار ممثلي الداخل والخارج مجلساً وطنياً واحداً يمثل الشعب الفلسطيني كله. يُذكر أن هذا المقترح يقتصر على إجراء الانتخابات في الداخل وفق التمثيل النسبي المختلط، وتعميم نتائجها على الخارج إذا تعذر إجراؤها في الخارج. وهذا المقترح لا يتعارض مع الورقة المصرية التي تنص على إجراء الانتخابات للمجلس الوطني في الخارج حيثما أمكن وفق التمثيل النسبي الكامل، وفي الداخل وفق التمثيل النسبي المختلط.

التوصيات

للخروج من هذه العقبات، وانتظاراً لما ستسفر عنه بعض التطورات الأخيرة، مثل مصير المفاوضات المباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي التي توقفت في تشرين أول (أكتوبر) ٢٠١٠ بعد شهر واحد على بدئها، وعزم الحكومة الفلسطينية في الضفة الغربية على إنهاء التحضيرات للإعلان عن الدولة في شهر آب (أغسطس) ٢٠١١، وحتى يكون للمنظمة دور في استعادة الوحدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، لا بد من إقرار كل الأطراف الفلسطينية بأن لا يكون موضوع المنظمة سبباً للصراع بين مختلف القوى الفلسطينية، ولا بد من توفر الجدوية الحقيقية لدى كافة هذه القوى لإصلاح المنظمة إصلاحاً جذرياً يشمل هياكلها ومؤسساتها وآليات اتخاذ القرارات فيها. وعندئذ يمكن النظر في التوصيات التالية:

- (١) الإقرار بحق كل فصيل فلسطيني، بما في ذلك حركة حماس، بأن يحتفظ بمواقفه وبرامجه السياسية، على أن تحترم كافة الفصائل الاتفاقيات السابقة الموقعة، وأن تقر بنتائج هذه الاتفاقيات وتتعامل معها كأمر واقع.
- (٢) قبول الرباعية الدولية بالتعامل مع الفلسطينيين كسلطة وحكومة وليس كفصائل وحركات، على أن يستجيب البرنامج السياسي لأي حكومة فلسطينية لمطالب المجتمع الدولي بغض النظر عن المواقف السياسية للفصائل المشاركة فيها.
- (٣) تشكيل إطار قيادي من كافة الفصائل الفلسطينية، ووفق الورقة المصرية، وبحيث يتمتع بصلاحيات حقيقية لا تتعارض صلاحياته مع صلاحيات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، تكون مهماته اتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها، ومعالجة القضايا المصرية، ومن ثم الإعداد لإجراء الانتخابات الفلسطينية الرئاسية والتشريعية وانتخابات منظمة التحرير، ووضع أسس وآليات إصلاح المنظمة.
- (٤) إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، وانتخابات منظمة التحرير الفلسطينية في الداخل والخارج إن أمكن، وذلك وفق التمثيل النسبي الذي تم الاتفاق عليه.
- (٥) تشكيل مجلس وطني جديد يتكون من الأعضاء المنتخبين من الداخل والخارج، وإذا تعذر إجراء الانتخابات في الخارج يتم التوافق على ضم أعضاء يمثلون الخارج بناء على نتائج الانتخابات النسبية في الداخل.
- (٦) تشكيل لجنة تنفيذية جديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية بناء على نتائج الانتخابات تكون بمثابة القيادة الجديدة والحقيقية للشعب الفلسطيني.

(٧) تشكيل حكومة فلسطينية واحدة في الضفة والقطاع بناء على نتائج الانتخابات وبما يتوافق مع القانون الأساسي، هذا إلى جانب الانتهاء من المعضلات الأخرى المتعلقة بالأجهزة الأمنية والمصالحات وغيرها.

(٨) إعادة ترتيب كافة مؤسسات المنظمة على الأسس الجديدة التي تم وضعها من قبل الإطار القيادي المؤقت، بحيث تشارك فيها كافة القوى والفصائل حسب الأسس الجديدة، وبما يجعل من منظمة التحرير الفلسطينية إطارا جامعاً لكل الشعب الفلسطيني.

(٩) الاتفاق على أن تكون مهمة المفاوضات من صلاحيات المنظمة، التي يجب أن تعرض أي اتفاق تتوصل إليه على المجلس الوطني الجديد الذي له أن يوافق على هذا الاتفاق، أو يرفض المصادقة عليه، أو يقرر إحالته إلى الاستفتاء الشعبي.